تخرج الدفعة العاشرة من كلية الطب والعلوم الصحية بجامعة حضرموت

■ المكلا / مجدي بازياد؛
تصوير / رشيد بن شبراق

احتفلت كلية الطب والعلوم الصحية بجامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا أمس بقاعة الفقيد علي هود باعباد بتخرج الدفعة العاشرة من طلاب وطالبات الكلية لعام 2012م وسط أجواء من الفرح الغامر والبهجة التي ارتسمت على محيا الخريجين.

وفي الحفل الخطابي والفني والتكريمي الذي أقيم بالمناسبة هنأ رئيس جامعة حضرموت أ.د. محمد سعيد خنبش خريجي وخريجات الدفعة العاشرة من كلية الطب والعلوم الصحية التي وصفها بدفعة العزيمة والإصرار والتحدي، مؤكداً أن مهنة الطب مهنة إنسانية تحتاج للتعامل برقي مع المرضى المنتظرين للعلاج والشفاء، لافتا إلى ضرورة الاستفادة من حصيلة ما تلقاه الخريجون خلال السنوات الست من محاضرات علمية ونظرية وتطبيقها في الواقع العملي لما من شأنه الارتقاء بالواقع الصحي بحضرموت، وأكد رئيس جامعة حضرموت اهتمام قيادة الجامعة وحرصها المستمر على تحسين مخرجات التعليم مشيراً إلى أن القطاع الصحي بالمحافظة بحاجة لرفده بالعديد من الكفاءات والكوادر في المستشفيات والمراكز والوحدات الصحية، مثنياً على جودة المخرجات واتباع الكلية لنظام الاعتماد الأكاديمي ما جعلها الكلية المتميزة بين كليات الطب على مستوى الجامعات اليمنية.

بدوره أكد رئيس مجلس أمناء الجامعة الشيخ المهندس عبدالله أحمد بقشان أن التخرج ليس نهاية المطاف في حياة الطبيب بل هو بداية لطريق طويل من التدريب والتأهيل في تخصصات نادرة يتطلبها الواقع والتطور الكبير لقطاع الصحة في مختلف دول العالم ، حاثاً الخريجين على العزم على مواصلة الدراسات العليا بما يمكنهم من التخرج والعمل في مواقع تطلب خبراتهم وبأعلى الأجور .

وأعلن رئيس مجلس أمناء الجامعة عن إطلاق البورد الأردني والسعودي عبر منظمة حضرموت الصحية قريباً لتدريب وتأهيل عدد من الخريجين الذين ستنتظرهم حضرموت بفارغ الصبر لانتشالها من الواقع الصحي المتدهور في السنوات الأخيرة.

فيما ألقى الأستاذ الدكتور أحمد محمد باذيب نائب عميد كلية الطب للشئون الأكاديمية كلمة أكد فيها أن الدفعة العاشرة تمثل الربيع الذي تنتظره حضرموت لإصلاح الخلل في القطاع الصحي مع إخوانهم في الدفعات السابقة ، مستعرضاً النجاحات التي حققتها الكلية الأمر الذي أكسبها سمعة على الصعيد المحلي والخارجي من خلال افتتاحها لمساقات طب الأسرة والصحة العامة . وحث الخريجين على ضرورة تحمل مسئولياتهم تجاه المرضى وأن يبدؤوا معركة العمل في إنقاذ الأرواح وتخفيف الآلام .

وتلا الدكتور فهمي عرم نائب عميد كلية الطب لشئون الطلاب القسم الطبي بمعية الخريجين الذي يوصي بضرورة العمل على تخفيف آلام المرضى مهما كانت توجهاتهم وألوانهم ومناطقهم ، والحفاظ على أسرار المريض وعدم الإفصاح عنها تحت أي ظرف كما قدمت في الحفل نصائح للخريجين من قبل الدكتورة أحلام صالح بن بريك والدكتور ناصر الذيباني المتخصص في علاج السرطان أكدت ضرورة الاهتمام بالوقاية والرعاية الصحية كونها الأساس لتقدم أي مجتمع صحياً .

وكانت الطالبة رانيا سعيد بن ثعلب الأولى على الدفعة قد ألقت كلمة الخريجين شكرت فيها كل من ساهم في إنجاح هذا الحفل لخريجي الدفعة العاشرة من المسئولين في كلية الطب وقيادة الجامعة ومجلس الأمناء ، مؤكدة أن الخريجين أخذوا على عاتقهم أن يكونوا رسلاً لتخفيف آلام المرضى والمشاركة في تحسين وتجويد الخدمات الصحية والعلاجية في حضرموت.

الطالب الخريج أحمد بن نويصر قدم خالص الشكر والتقدير أصالة عن نفسه ونيابة عن أعضاء اللجنة التحضيرية لحفل تخرج الدفعة العاشرة بكلية الطب والعلوم الصحية ، معبراً عن المشاعر الفياضة التي سيطرت على قاعة الفقيد علي هود باعباد بهجة وفرحاً بتخرج هذه الدفعة التي اطلق عليها دفعة الربيع والعزيمة والإصرار ، متمنياً أن يسهم هو وزملاؤه في الارتقاء بالواقع الصحي بحضرموت

وتخللت الحفل العديد من الفقرات الفنية للفنان راضي منصور وعبدالله العامري وزهرات حضرموت وقصيدتين شعريتين نالت استحسان الحاضرين ، كما تم استعراض فيلم عن مسيرة الدفعة من إنتاج وإخراج طلاب الدفعة العاشرة.

حضر الاحتفال نائب رئيس الجامعة لشئون الطلاب / الدكتور سالم مبارك العوبثاني ورئيس نقابة أعضاء هيئة التدريس بالجامعة الدكتور عبدالقادرمحمد بايزيد وعدد من الأساتذة ضيوف الحفل من المملكة العربية السعودية وأولياء أمور الخريجين .

ورشة عمل بصنعاء عن شفافية التمويل والإنفاق الانتخابي في اليمن

■ صنعاء / سبأ؛
نظمت المنظمة اليمنية لتعزيز النزاهة (OPI) بالشراكة مع المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية (IFES) أمس بصنعاء ورشة العمل الأولى حول شفافية التمويل والإنفاق الانتخابي في اليمن .

وفي حفل افتتاح الورشة أشار وزير الشئون القانونية الدكتور محمد المخلافي إلى الأهمية التي تكتسبها هذه الورشة كونها تناقش واحداً من المواضيع المهمة ذات الصلة بالشفافية في الانتخابات ،ولفت الوزير المخلافي إلى أن هذا المحور يعتبر جزءاً من الشفافية التي يجب أن تتمتع بها منظمات المجتمع المدني.

وتحدث وزير الشئون القانونية في سياق كلمته عن جملة من المواضيع المتصلة بالعمل وفق مبادئ الشفافية ودور منظمات المجتمع المدني في هذا الجانب والتي تصب بشكل عام في اتجاه مستقبل رقابة شفافية الانتخابات، بالإضافة إلى أن هذه الفعالية تعتبر مناسبة ليتابع تحالف النزاهة والشفافية نشاطه في هذا الاتجاه .

وأشار الدكتور محمد المخلافي إلى أن شفافية التمويل الانتخابي في اليمن يعتبر محور غاية في الأهمية ويعد عملاً مهماً يتطلب أن يكون في إطار شامل تتمكن في ضوئه الأحزاب والتنظيمات السياسية من الحصول على التمويل بطرق مشروعة.

وأكد الوزير المخلافي بهذا الخصوص أن خطة وزارة الشئون القانونية تتضمن إعادة النظر في قانون الأحزاب وإجراء بعض التعديلات عليه وذلك بالتنسيق مع لجنة شئون الأحزاب والتي في ضوئها تتمكن الأحزاب من إيجاد طرق ووسائل تمكنها من الحصول على التمويل المشروع، وأعرب الوزير عن الترحيب بمشاركة منظمات المجتمع المدني وكذا المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية الأيفس للعمل سوياً كشركاء في إعداد مسودة التعديل لقانون الأحزاب.

وأشاد المخلافي بالجهود المبذولة من قبل المنظمة اليمنية لتعزيز النزاهة لتنظيم مثل هذه الورشة الهامة ،وأكد بأن الوزارة ستدرس التوصيات التي ستخرج بها الورشة والاستفادة منها في مشروع التعديلات لقانون الأحزاب .

بدوره أكد رئيس المنظمة اليمنية لتعزيز النزاهة أحمد الزكري أن المنظمة لن تألو جهداً في أداء المهام والأهداف التي أنشئت من أجلها في نشر وتنمية الوعي في المجتمع بأهمية تعزيز قيم النزاهة والشفافية ،وتوجيه اهتمام المواطنين وبالأخص فئة الشباب ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام نحو أهمية مكافحة الفساد ودرء مخاطره، وكذا الكشف عن مواطن الفساد في المجتمع وتشخيصها ودراستها والبحث في أسبابها واقتراح وسائل علاجها وإيصالها إلى الجهات المختصة.

وأضاف الزكري إلى أن مشروع شفافية التمويل والإنفاق الانتخابي في اليمن يهدف إلى إيجاد بيئة قانونية توفر آلية شفافة قادرة على ضبط التمويل والإنفاق السياسي وتعزيز آلية مراقبة المجتمع المدني للتمويل السياسي ،بما يكفل المساواة بين المرشحين ويساهم في بناء الثقة في العمليات الانتخابية وزيادة المسائلة السياسية.

وأشار رئيس المنظمة اليمنية لتعزيز النزاهة إلى أن من أهم مخرجات هذه الورشة تنظيم حملة مناصرة لمخرجات المشروع وصولاً إلى فصل تشريعي ينظم التمويل والإنفاق الانتخابي ومراقبته وذلك من خلال الضغط على الأحزاب السياسية والحكومة والبرلمان لتضمين النصوص القانونية في التعديلات المرتقبة لقانون الانتخابات في اليمن وفق مبادرة نقل السلطة المدعومة بقرارات أممية.

عقب ذلك بدأت جلسة العمل الأولى التي جرى خلالها مناقشة ورقتي عمل تناولت الأولى محور التمويل والإنفاق الانتخابي وتطوره (دراسة تحليلية للبيئة التشريعية الوطنية مقارنة بالمواثيق والتجارب الدولية) في حين حملت الورقة الثانية عنوان التكاليف الانتخابية (التمويل والإنفاق).

كما ناقشت جلسة العمل الثانية ورقتي عمل تضمنت الأولى محور النظم الانتخابية وعلاقتها بالنظام السياسي – حالة اليمن ،فيما تناولت الثانية النظام الانتخابي والتمويل والإنفاق الانتخابي وعلاقتهما بفاعلية الأحزاب السياسية اليمنية.

أما في الجلسة الثالثة فقد ركزت ورقة العمل الأولى على دور منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام في مراقبة التمويل والإنفاق الانتخابي في اليمن، أما الورقة الثانية فاتجهت لمناقشة الفساد ومعضلة رقابة التمويل والانتخابات في اليمن.

وقد شارك في تقديم أوراق العمل عدد من الأكاديميين والمتخصصين ،وأثريت الورشة بالعديد من الملاحظات والمداخلات من قبل المشاركين في الورشة الذين يمثلون الجهات الحكومية ذات الصلة وممثلي الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والإعلاميين والقطاع الخاص والقانونية والمكونات الشبابية.

يذكر أن المنظمة اليمنية لتعزيز النزاهة (OPI) مؤسسة مدنية غير حكومية، وغير ربحية، معنية بتعزيز قيم النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، وتعزيز قواعد الحكم الرشيد.

وتعمل (OPI) بشراكة فاعلة مع المؤسسات الرسمية والشعبية والشركاء الدوليين، من خلال تنظيم الحملات والندوات وحلقات النقاش والدورات التدريبية وإعداد الأدلة المتخصصة والدراسات والبحوث وإصدار النشرات الاليكترونية والمطبوعة.

(الخدمات الحكومية..وآراء المستفيدين) في دراسة ميدانية ينفذها المركز اليمني للدراسات الاجتماعية

مدير المركز: الدراسة ستساعد في معرفة مكامن الخلل ووضع السياسات والمعالجات لتحسين مستوى الخدمات

تقرير / يحيى البعيثي

■ د.سالم مجور

بدأت مطلع الاسبوع الماضي عملية النزول الميداني لفريق إعداد الدراسة الميدانية عن (الخدمات العامة والحكومية ..أتجاهات ومواقف جمهور المستفيدين) والتي ينفذها المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل.. في تسع محافظات هي (عدن، تعز، الحديدة، إب، أبين، لحج، أليبضاء، عمران، أمانة العاصمة).

وأوضح الدكتور/سالم مجور مدير المركز أن الهدف من هذه الدراسة هو وضع الخدمات المقدمة للجمهور..من خلال المؤسسات الحكومية حيث تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص الوضع القائم ميدانياً..من خلال الاستماع لوجهات نظر المستفيدين من هذه الخدمات..والبحث عن الاسباب والعوامل التي أوصلت هذه الخدمات الى تدنٍ لايرتضية المستفيدون من الخدمات وبالتالي الخروج بتصورات عملية من الميدان قد تساعد صانعي القرار في معرفة مكامن الخلل لتردي الخدمات..والبدء بوضع سياسات جديدة تلبي رضاء الجمهور لتحسين الخدمات .

معالجة الاختلالات

واضاف الدكتور مجور: يتحدد المجال الزمني 2013-1995م حيث أقدمت الحكومة عام 95م على تبني برنامج الاصلاح الاقتصادي والاداري والمالي..لمعالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني، وتفادياً للآثار السلبية للبرنامج عمدت الحكومة الى إنشاء شبكة الامان الاجتماعي بهدف التخفيف من الاثار الانكماشية على الدخول والتوظيف ومستويات المعيشة الا ان هذا لم يحل المشاكل حيث تضاعف النمو السكاني للبلد والذين يحتاجون الى خدمات حكومية جديدة..حيث لم تستطيع الحكومة تلبية احتياجات السكان من الخدمات في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية..

الحماية الاجتماعية

وقال : لقد أولت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر اهتماماً خاصاً بالابعاد الاجتماعية..والاهداف المتعلقة بحماية الفئات الفقيرة والاكثر تضرراً من الآثار الجانبية السلبية لسياسات واجراءات برنامج الاصلاح الاقتصادي..وسعت الخطة ايضاً الى توسيع مظلة الحماية الاجتماعية لتشمل فئات اخرى مثل ذوي الاحتياجات الخاصة والخريجين العاطلين عن العمل.. وتعمل على اشراك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في تحمل المسؤولية الاجتماعية تجاه تلك الفئات من خلال المشاركة في تنفيذ بعض البرامج او تمويلها ..إضافة الى توسيع شبكة الامان الاجتماعي بحيث تتجه نحو خلق فرص عمل مدرة للدخل..وتساهم في استبعاد العمالة الفائضة والحد من البطالة من خلال التركيز على برامج ومشاريع للخريجين الجدد.. والتوسيع في خدمات التعليم الاساسي وتعليم الفتاة والرعاية الصحية الاولية والوصول بتلك الخدمات الى مختلف المناطق الريفية..

الرؤية الاستراتيجية

واضاف : كما ركزت الخطة على الرؤية الاستراتيجية لليمن (2025م) من خلال اهداف وطموحات.. في المجال الاقتصادي والاجتماعي لبلوغ اليمن الى مصاف الدول متوسطة التنمية البشرية..وهذا يستوجب مضاعفة دخل الفرد عدة مرات من خلال دفع عجلة التنمية الاقتصادية.. لزيادة الناتج المحلي الاجمالي بمتوسط حقيقي سنوي لايقل عن 9% خلال ربع القرن القادم مع خفض النمو السكاني..ومن متطلبات وشروط تحقيق النمو الاقتصادي وجوب شراكة بين الحكومة..والقطاع الخاص من خلال اشراك وتمكين القطاع الخاص المحلي والاجنبي لتنفيذ العديد من المشاريع..ومنها مشاريع البنية التحتية من خلال تطبيق انظمة (البناء- التشغيل- النقل) و(البناء- التشغيل-التملك)..

الاحتياجات الضرورية

وبالرغم من هذه الاهتمامات التنموية وما فيها من طموحات الا ان المستفيدين من الخدمات الحكومية مازالوا يشكون من ضعف الخدمات الحكومية الاساسية مثل الكهرباء – المياه -الطرقات ..ارتفاع السلع الاساسية وخاصة بعد رفع الدعم الحكومي عنها ..إضافة الى خدمات الاتصالات والبريد والانترنت وكثير من هذه الخدمات التي تعتبر من اساسيات الحياة والاحتياجات الضرورية للمواطن.

ضعف الخدمات الاساسية

واسترسل قائلاً : تتبلور اشكالية الدراسة هذه في البحث عن علاقة الفساد المالي والاداري والتنظيمي لضعف الخدمات الاساسية المستحقة للمواطن..وتعثر المشاريع التنموية ودور الدولة في تنفيذ القوانين..وحفظ النظام لكي تصل الخدمات الاساسية للمواطن..بالرغم من الخطط التنموية الخمسية وبرامج المشاريع الاستثمارية..التي تحاول الدولة تقديمها لمواطنيها وكثير من الاموال التي تصرفها الدولة في سبيل تحسين الخدمات الاساسية لمواطنيها..

الحلول والمعالجات

واختتم حديثه بالقول : تسعى الدراسة الى الوقوف على طبيعة وشكل الخدمات الحكومية المقدمة للناس..وقياس الرضاء الذاتي لدى المواطنين على الخدمات المقدمة لهم من قبل الحكومة من خلا ل الاهداف الرئيسية التالية :-

1 - الوقوف على طبيعة وشكل الخدمات التي تقدمها الحكومة لمواطنيها.

2 - استطلاع رأي الجمهور فيما اذا كانت تلك الخدمات تقدم بطرق مقنعة ام لا.

3 -وجود خدمات معينة يشيد بها السكان من حيث الاداء، التعامل، السرعة، الانضباط الوظيفي..

4 - ما مدى الرضا الجمعي عن الخدمات الحكومية المقدمة للمجتمع.

5 - الوقوف على طبيعة وشكل الخدمات الحكومية من وجهة نظر الجمهور.

6 - ماهي ابرز المشاكل الرئيسية ذات الاولية للجمهور المحتاجة للمعالجة؟.

7 - ماهي الحلول والمعالجات لتقديم خدمات حكومية افضل من وجهة نظر الجمهور؟.

صندوق الإعمار بالمكلا يصرف أكثر من (600) مليون ريال لـ (398) متضرراً بساحل حضرموت

■ المكلا / ... بازياد؛

صرف صندوق إعادة الإعمار فرع المكلا خلال شهر يونيو مبلغ ستمائة وثمانية ملايين وستة وتسعين الفا وتسعمائة وواحد وسبعين ريالاً في عدد من القطاعات وايجار المتضررين، استفادت منه أكثر من 389 حالة متضررة من كارثة الأمطار والسيول 2008م بمديريات ساحل حضرموت .

وأوضح مدير صندوق إعادة الاعمار بالمكلا المهندس عمر عيدروس الحبشي أن المستفيدين من مبالغ التعويضات هم المتضررون من مديريات المكلا وغيل باوزير والشحر والديس الشرقية والريدة وقصيعر وغيل بن يمين وبروم ميفع وتوزعت في قطاعات التعويض بينهم من تعويضات قطاع المنازل المتهدمة كليا بمبلغ مائة وستة وثلاثين مليونا وثمانية وستة عشر ألفا و4 ريالات لـ 45 حالة وفي القطاع الجزئي استفادت 18 حالة من مبلغ سبعة عشر مليونا وسبعمائة وخمسة وثلاثين ألفا وخمسمائة وتسعين ريالاً .

وفيما يتعلق بالقطاع الزراعي أوضح المهندس الحبشي ان عدد الحالات المستفيدة خلال الشهر الماضي بلغ 326 حالة بكلفة بلغت أربعمائة وثلاثة وخمسين مليونا وأربعمائة وخمسة وتسعين ألفا وثلاثة وسبعة وسبعين ريالاً .

وبين أن تعويضات المناحل بلغت خمسمائة ألف ريال لحالة واحدة ومائتين وخمسة آلاف ريال في قطاع الإيجارات ومراكز الإيواء خلال الشهر الماضي لحالة واحدة.

وأعرب مدير فرع صندوق الاعمار بالمكلا في ختام تصريحه عن أمله في مواصلة تعزيز الصندوق بمخصصاته المطلوبة لاستكمال ما تبقى من تعويضات للحالات المتعمدة ضمن الكشوفات الأساسية والمشاريع المحددة وفق الاتفاق الموقع مؤخرا مع وزارة المالية.

في اجتماع ضم وزير الثقافة وأمين العاصمة

تقييم الحملة الوطنية للمحافظة على صنعاء القديمة خلال شهر

■ صنعاء / سبأ؛

وقف اجتماع ضم وزير الثقافة الدكتور عبدالله عوبل وأمين العاصمة صنعاء عبدالقادر هلال وعدد من المسؤولين، أمس ،أمام تقييم الحملة الوطنية للمحافظة على صنعاء القديمة خلال الشهر الأول من تنفيذها .

وأوضح وزير الثقافة أن الاجتماع يأتي بعد شهر من تنفيذ الحملة الوطنية للحفاظ على صنعاء القديمة لتقييم ما أنجزته الحملة بعد إقرار خطتها من قبل مجلس الوزراء ، خصوصا بعد القرارات التي خرج بها اجتماع مجلس التراث العالمي في دورته السابعة والثلاثين في كمبوديا، الذي تضمن موافقة لجنة التراث العالمي على تنفيذ حملة عالمية لإنقاذ صنعاء وإرسال بعثة من اليونسكو لتقدير الاحتياجات بالإضافة إلى ما تضمنته مقررات مؤتمر بطرس بورج حول زبيد.

وقال الدكتور عوبل: أتمنى أن تكون قرارات اليونسكو حافزا لنا لإنجاز المزيد في مسار الحفاظ على صنعاء القديمة، لان قرارات اليونسكو تعبر عن جدية المنظمة الدولية وهي الجدية التي يفترض أن تقابل بجدية من الحكومة ، وهو ما اكدناه في مؤتمر كمبوديا من خلال استعراض الإجراءات التي نفذتها الحكومة في هذا السياق ، منوها بإقرار قانون الحفاظ على المدن التاريخية مؤخرا في مجلس النواب .

وأكد وزير الثقافة أهمية وضع حد للمخالفات من خلال إجراءات حاسمة وخاصة المباني الحكومية التي يفترض أن تكون البداية منها .

وأشار إلى أهمية تقييم ما أنجزته الحملة في الشهر الأول، من خلال الوقوف على ما تم إنجازه من خطوات ملموسة باعتبار المسؤولية جماعية وتكاملية.

من جانبه استعرض أمين العاصمة صنعاء ما تم إنجازه في سياق الحملة حيث تم إزالة مخالفات جديدة و مخالفات قديمة ولا توجد أي مخالفات مستحدثة خلال الحملة وهو ما اعتبره هلال مكسبا حيث توقفت المخالفات منذ بدء الحملة حد قوله .

وأشار إلى أن الدوريات مستمرة وتم تفعيل الرقم المجاني لاستقبال البلاغات وتم إنشاء غرفة عمليات للحيلولة دون تنفيذ أي مخالفات بالإضافة إلى مراقبة استمرار تدفق الخدمات إلى المدينة .

ووجه هلال بالتعاقد مع الهيئة العامة للمحافظة على المدن التاريخية في مسألة الترميم وبخاصة ترميم بعض المنازل ذات البعد التاريخي .

وأشار إلى أهمية البحث والترتيب لإطلاق حملة جديدة تتوافق مع متطلبات المرحلة الجديدة خاصة مع قرارات اليونسكو الخاصة بصنعاء في سياق مساعدة العالم في تقديم الدعم اللازم خصوصا أن هناك دول أبدت الرغبة في الدعم والتعاون معنا في الحفاظ على صنعاء .

فيما تحدث رئيس الهيئة العامة للمحافظة على المدن التاريخية الدكتور ناجي ثوابة عن متطلبات عملية الترميم لمدينة صنعاء وضرورة الاعتماد على اختصاصي تراث في التعامل مع مسألة الترميم ، منوها بمسألة ترتيب أولويات الترميم حيث تبدأ من المنازل ذات البعد التاريخي ، وأبدى استعداد الهيئة للتعاون في مسألة الترميم بكل إمكاناتها في ظل مما تمتلكه من كوادر وتقنيات وإمكانات .

نائب رئيس الحملة وكيل أمانة العاصمة سليم الحيمي استعرض من جانبه ما نفذته الحملة منذ انطلاقتها وحتى الآن وبخاصة على صعيد وضع حد للمتنفذين من أعيان إحياء صنعاء في ارتكاب مخالفات جديدة.

وقال : أزلنا أكثر من 30 مخالفة وننزل إلى الميدان طوال اليوم نهارا وليلا بل أن أعمالنا تجاوزت منع البناء والمخالفات إلى منع الهدم لان بعض الأهالي يعمل على هدم المنازل التاريخية التي يملكونها .

وتطرق إلى بعض المشاكل التي تعترض مسار عمل الحملة منوها بأهمية استمرار الخدمات وتجويدها لأحياء المدينة.

من جانبه منسق المجتمعات المحلية مطهر تقي في الحملة أعرب عن الشكر والتقدير لجهود أمين العاصمة صنعاء ولكل الذين عملوا ويعملون على تنفيذ الحملة .

واقر الاجتماع عقد اجتماعين كل شهر لمراقبة ومتابعة أعمال الحملة أولا بأول .

حضر الاجتماع نائب وزير الثقافة هدى ابلان ورئيس هيئة الآثار والمتاحف مهند السياني ورئيس المجلس المحلي بصنعاء القديمة خالد الاكوع وأمين عام المجلس المحلي بالمديرية مجاهد الغيل ومستشار وزارة الثقافة محمد عبدالسلام منصور ومستشار وزير الثقافة عبدالناصر صالح بن سارية وعدد من المسؤولين .